عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

موغابي يؤدي اليمين الدستورية رئيسا لزيمبابوي لولاية سادسة

هراري ـ أ ش أ: أدى روبير موغابي رئيس زيمبابوي (89 عاما)، الذي يحكم البلاد منذ استقلالها عام 1980، اليمين الدستورية لولاية سادسة. وذكر راديو «فرنسا الدولي» امس أن موغابي فاز في الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل التي جرت في 31 يوليو عام 2013 بأغلبية بلغت 60٪.

وكان موغابي قد شغل سابقا منصب رئيس الوزراء، في حين حصل حزبه «زانو- بي إف » على ثلثي المقاعد في البرلمان، حسبما ذكرت النتائج الرسمية.

وزير الداخلية السعودي: مواقف المملكة بالمنطقة تنطلق من العقيدة الإسلامية

وزير الداخلية السعودي الامير محمد بن نايف

الرياض ـ وكالات: أكد وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف أن مواقف الرياض تجاه المنطقة تنطلق من «العقيدة الإسلامية النقية من كل تحزب» على حد قوله. وأوردت وكالة الأنباء السعودية تصريحات الأمير محمد بن نايف، الذي قال «اتشرف بنقل تحيات واعتزاز وتقدير خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعموم مواطني ومواطنات هذا الوطن الكريم لما يتحلون به من حس ديني ووطني عميق وما يتمتعون به من وعي وإدراك اجتماعي عام تجاه ما يحيط بوطنهم وما تمر به المنطقة العربية عموما من أحداث ومتغيرات وتجاذبات عقدية وفكرية وحزبية بغيضة».

كما شدد بن نايف على «ثقة القيادة» السعودية بالمواطنين تجاه «المحافظة على ثوابتهم الدينية ومكتسباتهم التنموية وأمنهم واستقرارهم في ظل عالم مضطرب تعصف به الصراعات والتحزبات وتتجاذبه الأهواء والاتجاهات في غير صالح الفرد أو مصلحة الأمة» على حد تعبيره.

ونقل وزير الداخلية السعودي عن خادم الحرمين قوله: «ما تقوم به المملكة من جهود وما تتخذه من مواقف وقرارات تجاه ما تمر به منطقتنا العربية وأشقاؤنا العرب من تحديات وتجاذبات خطيرة، نابع في الأساس من عقيدتنا الإسلامية النقية من كل تحزب وولاء لغير ديننا الإسلامي».

كما ذكر الأمير بن نايف أن الملك عبدالله «حريص كل الحرص على وحدة واستقرار دول المنطقة وتماسك شعوبها وتعاونهم لصد كل خطر يتهدد وحدتهم وينال من أمنهم واستقرارهم ووقوف المملكة وشعبها في وجه دعاة الفرقة والانقسام بكل عزم واقتدار» على حد تعبيره.

«التعاون» يشيد بقرار الحكومة اليمنية الاعتذار لـ«الجنوب» عن حروب النظام السابق

عواصم ـ وكالات : أشاد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني بقرار مجلس الوزراء اليمني توجيه اعتذار من حكومة الوفاق الوطني إلى أبناء المحافظات اليمنية الجنوبية جراء الحروب التي دارت فيها في سنوات سابقة وما ترتب عليها من نتائج وآثار.

ووصف الزياني في بيان صحافي هذا القرار بأنه «خطوة مهمة على طريق تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وتعزيز الوحدة الوطنية وفتح صفحة جديدة في مسيرة اليمن نحو تحقيق أهدافه الوطنية. ودعا جميع القوى السياسية ومكونات المجتمع اليمني إلى دعم حكومة الوفاق الوطني والتجاوب مع هذه المبادرة الخيرة حرصا على المصالح العليا لليمن وتعزيزا لروابط الأخوة ووشائج القربى والمصير الواحد.

وأكد الزياني دعم مجلس التعاون الخليجي ومساندته لجميع الخطوات والإجراءات التي تتخذها القيادة والحكومة في اليمن لأجل استكمال التسوية السياسية وفقا لنصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وكانت الحكومة اليمنية أقرت في اجتماعها الأسبوعي أمس الأول توجيه اعتذار من حكومة الوفاق الوطني إلى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وأبناء محافظة صعدة معقل المتمردين الحوثيين والمناطق المجاورة لها عن الحروب التي شنها النظام اليمني السابق في الماضي، وذلك بهدف الدفع بعملية الحوار الوطني قدما، خصوصا بعد انسحاب ممثلين عن الجنوب من الحوار.

وفي بيان رسمي نشرته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، أقرت حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها محمد سالم باسندوة أن هذا الاعتذار يأتي تنفيذا لاتفاق انتقال السلطة بموجب المبادرة الخليجية، ولتوصيات لجنة الحوار الوطني الذي انطلق في مارس 2013.

واعتبرت الحكومة انه بينما تقدم الاعتذار، تؤكد ان «السلطات السابقة كانت المسؤول الأول وليس الوحيد عن حرب 1994 وحروب صعدة وما ترتب عليها من آثار ونتائج». وكانت اليمن الشمالي والجنوبي توحدا في 1990 في إطار اتفاق سياسي، إلا ان الشمال بقيادة علي عبدالله صالح قمع بالحديد والنار محاولة جنوبية للتراجع عن الوحدة في 1994، وذلك في حرب داخلية مازال اليمن يعاني من تداعياتها.

جمعيات يهودية تخطط لبناء كنيس في «الأقصى» ومتطرفون يحاولون إحراق دير «بيت جمال» بالقدس المحتلة

عواصم ـ أ.ش.أ: حذر الشيخ عزام الخطيب مدير دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة من عواقب مخطط بناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى المبارك»، وقال «هذا مخطط خطير جدا وجنوني، ولا يعلم مدى خطورته.. إنهم لا يقدرون العواقب، ومن غير المسموح الحديث في ذلك الأمر بتاتا».

وأكد الخطيب في حديث لوكالة أنباء الشرق الأوسط في غزة ان «المسجد الأقصى وباحاته البالغة مساحتها 144 ألف متر مربع يتعرض للتهويد، وهذا المخطط يمس بشكل خطير بالعقيدة الإسلامية»، مطالبا الحكومة والمؤسسات الإسرائيلية بعدم النظر في أي أمر يتعلق بالمقدسات الإسلامية خاصة المسجد الأقصى، لأن ذلك ليس من صلاحياتها.

وكانت جمعية تطلق على نفسها «جمعية يشاي» اليهودية المتطرفة كشفت مؤخرا عن صورة ومجسم لما سمته «مشروع بناء كنيس يهودي» في المسجد الأقصى، معتبرة ان هذا المشروع «الصغير» هو مقدمة للمشروع «الكبير» المتمثل في بناء الهيكل المزعوم على أنقاض الأقصى، واختارت الجمعية لمكان الكنيس المزعوم مدخل المصلى المرواني جنوب شرق الأقصى، بحيث تبسط السيطرة اليهودية على سدس مساحة الأقصى.

وحذر الشيخ الخطيب من عواقب محاولات تقسيم المسجد الأقصى على غرار ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل قائلا: أي مساس بالمسجد سيحرق الأخضر واليابس لأنه لا يمثل الفلسطينيين وحدهم وإنما يمثل نحو مليار ونصف المليار مسلم حول العالم، وتابع: «المسجد الأقصى لا يمكن أن يقسم مادام فيه أحياء وشعب مسلم وبشر يدافعون عنه».

وأوضح ان المتطرفين اليهود يستهدفون تقسيم الحرم القدسي الشريف زمانيا ومكانيا ورفع القدسية عن كامل مساحة المسجد الأقصى وتحويل أغلبها إلى ساحات عامة واقتحامه من كل الأبواب وليس باب المغاربة فقط كما هو متبع حاليا.

وحول محاولات تفعيل «قانون أملاك الغائبين»، أكد الخطيب أن هذا القانون جزء من المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد الأحياء والقرى الفلسطينية في القدس، بهدف تغيير الواقع الديموغرافي وخلق أمر واقع جديد مصطنع في المدينة المقدسة.

ودعا الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي والمنظمات الحقوقية الدولية إلى الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني والضغط على إسرائيل لإجبارها على إلغاء هذا القانون ووقف العمل به نهائيا.

وفيما يتعلق بالاقتحامات شبه اليومية للأقصى، قال الشيخ عزام الخطيب إن الاقتحامات تتم من قبل المتطرفين اليهود خاصة الجماعات المدعومة من منظمات يهودية متطرفة في حراسة شرطة الاحتلال بهدف أداء طقوس تلمودية في باحات الأقصى وفرض أمر واقع.

وأوضح ان وتيرة الاقتحامات زادت هذا العام وأن 1133 متطرفا يهوديا و143 عنصرا من شرطة الاحتلال و116 من عناصر المخابرات الإسرائيلية اقتحموا المسجد في يوليو الماضي وان هناك بين 40 و50 متطرفا يقتحمونه بشكل شبه يومي وكان العدد لا يزيد على 100 شخص شهريا في السنوات الماضية.

وتهيئ سلطات الاحتلال هذه الأيام الأجواء ميدانيا وإعلاميا لموجة من الاقتحامات الجماعية مطلع شهر سبتمبر المقبل خلال الأعياد اليهودية وهي ما يسمى بـ «عيد رأس السنة العبرية» يوم 5 سبتمبر، ويليه ما يسمى بـ «يوم الغفران» في 15 سبتمبر، ثم «عيد العرش» في 19 من الشهر نفسه.

وفي السياق، حاول متطرفون يهود الليلة قبل الماضية إحراق دير «بيت جمال» بالقدس المحتلة، عبر إلقاء زجاجات حارقة عليه، كما كتبوا شعارات عنصرية باللغة العبرية على حائط الدير. وذكرت الشرطة الإسرائيلية أن نشطاء من اليمين الإسرائيلي المتطرف كتبوا عبارات عنصرية مثل «انتقام من الغرباء» على حائط الدير، كما ألقوا زجاجة حارقة تركت الكثير من السواد على حائط الدير. وقال مركز معلومات «وادي حلوة» إن الشرطة الإسرائيلية عثرت على بقايا زجاجة حارقة ألقيت على الدير، كما تم رسم وكتابة شعارات عنصرية على جدران الدير، والمركبات، منها (انتقام.. شعب.. قوم) من قبل «عصابة دفع الثمن» اليهودية المتطرفة.

يذكر ان «بيت جمال» تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس، والقرية عبارة عن دير لاتيني عربي، وقد بنى هذا الدير الآباء الساليزيون عام 1881م، وفيه كنيسة ومدرسة زراعية، ويقال إن الكنيسة بنيت على أنقاض كنيسة قديمة تعود بتاريخها إلى القرن الخامس الميلادي.

منظمة التحرير تنتقد غياب الأميركيين عن جولات المفاوضات

غزة ـ كونا: انتقد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبدربه غياب الطرف الأميركي عن جولات المفاوضات التي جرت مع الإسرائيليين وآخرها التي عقدت الثلاثاء الماضي في القدس، مؤكداً ان واشنطن أكدت انها ستكون طرفا مباشرا في العملية التفاوضية. ورجح عبد ربه في حديث مع إذاعة «صوت فلسطين» الرسمية ان يكون «موقف وإصرار إسرائيل هو سبب الغياب الأميركي»، معتبرا ان «ذلك مؤشر لكيفية سير المفاوضات والى أين يمكن ان تذهب خاصة إذا كانت الولايات المتحدة لا تجرؤ على فرض حضورها في إطار هذه العملية السياسية». وتوقع عبد ربه «ألا يكون لحضور الولايات المتحدة حال تحققه تأثير حاسم على مسار المفاوضات»، مضيفا ان واشنطن «لم تضع ثقلها لوقف الكثير مما يجري خاصة استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية». من جهة أخرى، أعرب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن قلقه «من استمرار العمليات الاستيطانية خاصة في القدس والضفة الغربية». وحذر من ان «إسرائيل ترى ان أنشطتها الاستيطانية يمكن ان تنفذ بالتوازي مع المفاوضات ودون قيود او حدود». وأكد ان «استمرار الأنشطة الاستيطانية ستكون له نتائج خطيرة على مستقبل العملية السلمية والتي ستفقد أي مصداقية وتتحول لمجرد غطاء سياسي للاستيطان وتصل المفاوضات إلى نتيجة كارثية دون أي بدائل سياسية حقيقية إذا ما تواصل الاستيطان مع المفاوضات». وقلل عبد ربه من أهمية ما جرى من لقاءات تفاوضية مع إسرائيل، قائلا ان «الواقع يؤكد عدم وجود أي مؤشرات إيجابية حتى هذه اللحظة». وجدد في هذا الشأن التأكيد على «إمكانية التوجه للمنظمات الدولية لمواجهة الاستيطان حال تواصله»، مشيرا إلى قرار الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أيام لاتخاذ هذه الخطوة.

السجن المؤبد و15 عاما لإيرانيين أدينا بالتخطيط لهجمات ضد إسرائيليين في تايلند

بانكوك ـ وكالات: أصدرت محكمة تايلند أمس أحكاما قاسية يصل احدها إلى السجن مدى الحياة، على إيرانيين أدينا بالإعداد لاعتداء ضد دبلوماسيين إسرائيليين في بانكوك عام 2012 خلال سلسلة هجمات ضد سفارات لإسرائيل.

وقالت المحكمة الجنائية في جنوب بانكوك انها «تعلن إدانة المتهمين بعدما استمعت الى الشهود». وحكمت المحكمة على سعيد مرادي (29 عاما) الذي بترت ساقاه حين ألقى قنبلة على الشرطة في فبراير 2012 بالسجن المؤبد، وقال القاضي انه أدين: «بمحاولة قتل وحيازة ونقل متفجرات بهدف القيام بمحاولات قتل موظفين». كما حكمت على محمد خزاعي (43 عاما) بالسجن 15 عاما لإدانته بحيازة متفجرات بصفة غير شرعية. ويؤكد الرجلان انهما بريئان ويؤكدان انهما كانا سائحين، لكن المحققين التايلنديين وإسرائيل يؤكدون انهما كانا يخططان لهجوم على دبلوماسيين إسرائيليين في بانكوك غداة هجمات وقعت في جورجيا ونيودلهي. ونفت إيران بحزم أي تورط لها في هذه القضايا ويتهم المحققون مرادي بأنه ألقى قنبلة على سيارة أجرة وأخرى على شرطيين كانوا يقتربون منه في الشارع، لكنه ينكر صحة هذه الرواية. واعتقل خزاعي في المطار بينما كان يحاول الفرار بعد الانفجار الأول.

والمحكومان جزء من مجموعة تضم 5 إيرانيين أقاموا في المنزل نفسه في فترات مختلفة، كما قال المحققون. وأحد هؤلاء الإيرانيين موقوف في ماليزيا التي فر إليها بعد التفجيرات. أما الإيرانيان المتبقيان، فقد تمكنا من العودة إلى إيران.

وعند النطق بالحكم لم يبد على المتهمين اللذين حضرا بلباس السجن البرتقالي اي رد فعل. ولم يحضر أقرباؤهما المحاكمة، كما لم يحضر اي ممثل عن السفارة الإيرانية، كما حدث طوال محاكمتهما.

وقال محاميهما كيتيبونغ كياتانابوم انه يفكر في رفع طلب استئناف يفترض ان يقدم خلال 30 يوما. وأضاف انهما «سيمضيان الحكم في تايلند».

لكنه أشار الى «وجود اتفاق لتبادل السجناء بين إيران وتايلند، يسمح لهما بان يمضيا العقوبة بعد فترة محددة» في بلدهما.

ومن جهته، قال السفير الإسرائيلي في تايلند سيمون روديد الذي حضر جلسة النطق بالحكم، للصحافيين ان «هذا الحادث يندرج في إطار تاريخ طويل من الاعتداءات» من تبليسي الى نيودلهي مرورا بنيروبي.

وأضاف ان «كل شيء يثبت تورط إيران بالإرهاب في العالم. آمل ان تنضم دول أخرى الى تايلند في معركتها ضد الإرهاب وسعيها إلى محاكمة الإرهابيين».

من جهة أخرى، أعلن مصدر في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ان السفير الإيراني في روسيا محمود رضا سجادي قد يشغل منصب مندوب إيران لدى الوكالة، والذي يشغله الآن علي أصغر سلطانية.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» امس عن المصدر قوله: «إن مهمة علي أصغر سلطانية ستنتهي في أغسطس الجاري، وسجادي مرشح محتمل لشغل المنصب». الجدير بالذكر ان محمود رضا سجادي يعتبر مفاوضات إيران مع السداسية الدولية حول البرنامج النووي الإيراني اتجاها أساسيا لتسوية القضية.

وكان سجادي قد أكد أن موقف إيران من الملف النووي لن يتغير بعد الانتخابات الرئاسية في البلاد التي جرت في يونيو الماضي.

رجال شرطة تايلانديون ينقلون أحد الايرانيين المتورطين بتفجيرات بانكوك (رويترز)

إدارة أوباما تقر بأن وكالة الأمن القومي انتهكت القانون واعترضت آلاف الرسائل الإلكترونية للأميركيين

واشنطن ـ أ.ف.ب ـ رويترز: بعد شهرين على كشف ادوارد سنودن عن برنامج حكومي لمراقبة الاتصالات اقرت ادارة الرئيس الاميركي باراك اوباما أمس الأول بان وكالة الامن القومي انتهكت القانون بين 2008 و2011 باعتراضها بصفة غير شرعية رسائل الكترونية لاميركيين غير مرتبطين بالارهاب.

وعملا بالالتزام الذي قطعه اوباما خلال مؤتمر صحافي عقده في 9 اغسطس رفعت الحكومة السرية الأربعاء الماضي عن عدد من الوثائق الادارية والقضائية المتعلقة ببرنامج «بريزم» لمراقبة الانترنت ونشرتها على الشبكة.

ومن بين الوثائق قرار قضائي من 85 صفحة صدر في اكتوبر 2011 وبقي سريا حتى الآن يأمر وكالة الامن القومي بوقف برنامج لاعتراض الاتصالات الالكترونية على شبكات الالياف البصرية الاميركية.

وكتب جون بايتس القاضي في محكمة مراقبة الاستخبارات الاجنبية ان البرنامج الذي طبقته وكالة الامن القومي «ادى الى حصولها على عدد كبير جدا من الاتصالات التي يحميها التعديل الرابع» للدستور الذي يحمي الاميركيين من اي عملية تفتيش او مراقبة مبالغ فيها.

ومحكمة مراقبة الاستخبارات الاجنبية مكلفة منذ الاصلاحات التي جرت في عهد جورج بوش الموافقة على عمليات التنصت والمصادقة على برامج المراقبة التي تعتمدها وكالة الامن القومي او رفضها.

وبحسب تقديرات قدمتها وكالة الامن القومي الى القاضي، فان البرنامج سمح بالحصول على ما لا يقل عن 56 الف رسالة الكترونية بين 2008 و2011 في حين ان القانون الاميركي يفرض الحصول على تفويض لكل حالة على حدة اذا ما كانت عمليات المراقبة تتعلق بمواطنين اميركيين او برعايا اجانب على الاراضي الاميركية.

وقال مسؤول في الاستخبارات طالبا عدم كشف اسمه خلال مؤتمر عبر الهاتف مع عدد من الصحافيين ان الحصول على هذه الرسائل كان «نتيجة مشكلة فنية..

وليس نتيجة تجاوزات ارتكبتها وكالة الامن القومي».

واضاف ان «هذا ليس انتهاكا فاضحا» بل «مشكلة حصلت عرضا وطالت عددا ضئيلا نسبيا من الاميركيين».

وتمكنت وكالة الأمن القومي بموجب البرنامج من اعتراض كمية هائلة من البيانات والمعلومات الدولية التي مرت عبر الشبكة الاميركية غير أنها لم تتمكن من التمييز ما بين الرسائل الالكترونية الخارجية والرسائل الالكترونية التي يتم تبادلها بين اميركيين لا علاقة لهم بأي قضايا ارهاب.

وقالت المحكمة في وثائق نشرها مكتب مدير الاستخبارات الوطنية ان وكالة الأمن القومي جمعت بذلك عشرات الاف «الاتصالات الداخلية البحتة» كل سنة. غير ان المسؤول شدد على ان الوثائق تثبت «قوة المراقبة لهذا البرنامج» مذكرا بأن وكالة الامن القومي تستخدم 300 شخص لعمليات الضبط الداخلي لعملها.

واعتبرت «مؤسسة الحدود الالكترونية»، التي كانت تلاحق الحكومة امام القضاء مطالبة بإزالة السرية عن الوثائق، ان نشر الوثائق واقرار الحكومة بقيامها بعمليات مراقبة غير قانونية يشكلان انتصارا، غير ان مارك روميلد محامي «مؤسسة الحدود الالكترونية» أوضح لوكالة فرانس برس ان الوثيقة تثبت ان «المحكمة غير مجهزة بالشكل المناسب لأداء دور المراقبة الذي يعود لها»، مشيرا الى ان القاضي يبادر بنفسه الى توجيه انتقادات للحكومة حول شفافية عمل وكالة الامن القومي، ودعا روميلد الى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية.

ويأتي نشر هذه الوثائق اثر الفضيحة التي اثارها المسؤول السابق عن شبكات وكالة الامن القومي ادوارد سنودن اللاجئ حاليا في روسيا عندما كشف عن برنامج المراقبة الالكترونية.

كما يأتي اثر معلومات كشفتها صحيفة وول ستريت جورنال الاربعاء الماضي وفصلت فيها مدى المراقبة التي فرضتها الوكالة على شبكة الإنترنت.

واوضحت الصحيفة ان وكالة الامن القومي قادرة على اعتراض 75٪ من حركة الرسائل الالكترونية الاميركية بهدف التعرف على تهديدات اجنبية.

وقال مارك يودال العضو في لجنة الاستخبارات التي تحذر منذ سنوات بشأن وكالة الأمن القومي «يسرني ان تتخذ وكالة الامن القومي اجراءات لإصلاح اخطائها لكن ذلك يشير ايضا الى ان بوسعنا وعلينا ان نبذل المزيد لحماية الاميركيين الابرياء غير المرتبطين بالارهاب من رقابة الدولة المتعمدة وغير المتعمدة».

من جهته، وجه السيناتور الجمهوري بوب كوركر رسالة الى اوباما يطلب فيها ان يعود مدير الوكالة الجنرال كيث الكسندر امام اعضاء مجلس الشيوخ عند استئناف الدورة البرلمانية الجديدة في سبتمبر ليقدم توضيحات حول عمل الوكالة.

وقدم نواب 19 اقتراح قانون الى الكونغرس منذ يونيو مبدين بذلك احتجاجهم على عدم الشفافية حول الكثير من برامج المراقبة التي تطبقها الوكالة، حسبما اوضح الاتحاد الاميركي للحريات المدنية.